January 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثانية عشرة

بوينس آيرس، الأرجنتين، 26–30 أبريل/نيسان 2010

تقرير عن الأنشطة المتصلة بالتجارة في منظمة الأغذية والزراعة

ملخص

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً مقتضباً لأنشطة مختارة تضطلع بها المنظمة وتتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك. ويرد وصف لبعض هذه الأنشطة بمزيدٍ من التفصيل في وثائق أخرى، وعلى الأخص الوثيقة COFI:FT/XII/2010/3 المعنونة "آخر التطورات في مجال تجارة الأسماك"، والوثيقة COFI:FT/XII/2010/5 المعنونة "مراجعة اشتراطات النفاذ إلى الأسواق". واللجنة الفرعية مدعوة لتقديم تعليقاتها وتوجيهاتها المتعلقة بمواصلة العمل في هذا المضمار.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدمة

1 – تتمثل ولاية المنظمة في رفع مستويات التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، والنهوض بأحوال سكان الريف والمناطق الساحلية، والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي. وتعمل المنظمة، تحقيقاً لهذه الأغراض، على تعزيز التجارة الدولية بالسلع الغذائية، بما في ذلك الأسماك والمنتجات السمكية. وإضافة لمساهمة تجارة الأسماك في النشاط الاقتصادي وتوفيرها للعمالة وتوليدها للنقد الأجنبي، فإنها تُعتبر على درجة من الأهمية من وجهة النظر التغذوية.

2 – وتجري تجارة الأسماك والمنتجات السمكية على نطاق واسع، ويدخل الأسواق الدولية ما يقارب 40 في المائة منها. ولذا فإن الوصول إلى الأسواق العالمية يلعب دوراً أساسياً سواء للمنتجين أو للمصدرين، وهو دور شديد الأهمية بالنسبة للبلدان النامية التي تمثل اليوم 50 في المائة من قيمة جميع الصادرات. على أن أثر التجارة والأسواق يتجاوز بكثير الحصة التي تدخل سلسلة التوريد الدولية نظراً لما يوجد من تفاعلات قوية بين الأسواق الداخلية والدولية، حتى بالنسبة للمنتجات التي لا تخضع للتجارة.

أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة الدولية بالأسماك

3 – تنفَّذ أساساً أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة، والتي تهمّ مصايد الأسماك، في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويتولى مكتب الشؤون القانونية الأعمال المتصلة بالصكوك الدولية المتعلقة بالأسماك والمنتجات السمكية وبالتشريعات الوطنية الخاصة بها. وتُجري إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التحليلات وتضطلع بأنشطة بناء القدرات الخاصة بتجارة السلع الغذائية، في حين أن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تقدم مدخلات محددة تتصل بمسائل مصايد الأسماك. وكمثال على التعاون بين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد مطبوع المنظمة الخاص بتوقعات الأغذية: تحليل الأسواق العالمية، حيث تتولى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية التنسيق العام والتنفيذ، بينما تقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالدور القيادي فيما يتعلق بجميع المسائل الخاصة بمصايد الأسماك.

4 – وبصورة عامة، أدى الدور المتعاظم لتربية الأحياء المائية في التوريد والتجارة إلى التركيز بصورة متزايدة في عمل المنظمة على الجوانب المحددة التي تفرضها منتجات تربية الأحياء المائية أو على تلك الأسواق والسلع المتصلة بصورة أساسية بإنتاجها. وقد شهدت فترة السنتين 2008–2009 اندماجاً قوياً بين أنشطة المنظمة المتعلقة بتربية الأحياء المائية والتجارة، حيث أصبحت المنظمة تولي دوراً أكثر ظهوراً للجوانب الخاصة بالتجارة والتسويق في الاعتبارات الخاصة بتنمية تربية الأحياء المائية وسياساتها. وعلى الشاكلة نفسها، تعزّز التعاون بين لجنتي المنظمة الفرعيتين المختصتين بتجارة الأسماك وبتربية الأحياء المائية وأمانتيهما.

5 – ويتبدى تحسين إدماج مسائل التجارة والتسويق ضمن المنظمة في سياق العمل الخاص بتربية الأحياء المائية في المؤتمر العالمي المقبل المعني بتربية الأحياء المائية في 2010.: استثمار المياه لأغراض الناس والغذاء، حيث ستُعقد اجتماعات مخصصة لمسائل الوصول إلى الأسواق والجودة والسلامة، فضلاً عن احتياجات المستهلكين. ويشترك في تنظيم هذا المؤتمر كل من المنظمة وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ وحكومة تايلند.

6 – وتواصل المنظمة تقديمها للمساعدة الخاصة بالتسويق والتجارة للمنظمات الأخرى وللمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك. ومن الأمثلة على ذلك مساهمة المنظمة في وضع استراتيجية التسويق والترويج الخاصة بتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لدى الهيئة العامة لمصايد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

7 – واستمر طوال فترة السنتين 2008–2009 عمل المنظمة المتعلق بوضع المؤشرات القياسية لأسعار الأسماك، وذلك بالتعاون مع عدة شركاء بينهم المجلس النرويجي لصادرات الأغذية البحرية وجامعة ستافانجر. وقد نُشر مؤشر المنظمة القياسي لأسعار الأسماك ضمن مطبوعات صادرة عن المنظمة، من قبيل "توقعات الأغذية"، مع تقديم مزيد من التفاصيل عن نتائجه في الوثيقة COFI:FT/XII/2010/3. كما بدأت المنظمة العمل على وضع نماذج الطلب والعرض في المستقبل، وهو عمل من شأن نتائجه أن تمكّن من إدراج مصايد الأسماك في سياق العمل المشترك بين المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالتوقعات الزراعية. ومن المزمع أن يتم إدراج مصايد الأسماك في عام 2011 في التوقعات الزراعية المشتركة بين المنظمتين للفترة 2011–2020.

8 – وخلال فترة السنتين 2008–2009، واصلت المنظمة أنشطتها لبناء القدرات المتعلقة بالتجارة الدولية بالأسماك ومسائل سلامة الأغذية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، وخصوصاً من حيث صلة ذلك بإطار منظمة التجارة العالمية لقواعد التجارة العالمية والمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بخصوص جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وخلال الفترة تلك، تم تنظيم عدد من حلقات العمل الإقليمية حول مسائل تهم تجارة الأسماك، وذلك بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطات المحلية لصناعة مصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع شبكة معلومات الأسماك.

9 – كما قدمت المنظمة المساندة التقنية، بناء على الطلب، للمفاوضات الجارية بخصوص إعانات الدعم لمصايد الأسماك في إطار منظمة التجارة العالمية، وشاركت، بصفة مراقب، في الاجتماعات التي تعنيها. وشمل ذلك القيام، بصورة غير رسمية، بإطلاع المندوبين في منظمة التجارة العالمية على المسائل التقنية الخاصة بقطاع مصايد الأسماك.

10 – وقد شاركت المنظمة في تحالف الصيد الرشيد، وهو مبادرة أطلقها البرنامج العالمي لمصائد الأسماك المستدامة التابع للبنك الدولي. وتنشئ المبادرة هذه شراكة بين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والتحالف الدولي لرابطات مصايد الأسماك، وهو منظمة غير حكومية. ويهدف مشروع تحالف الصيد الرشيد إلى إقامة تحالف عالمي بين القطاعين العام والخاص يشمل صناعة صيد الأسماك للعمل نحو

استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويركز المشروع على ما يلي: (أ) بناء قدرات المنظمات العامة في البلدان النامية، والرابطات الوطنية لصيد الأسماك، والرابطات الإقليمية؛ (ب) وضع مدونات لممارسات هذه الصناعة تعنى باستدامة مصايد الأسماك.

11 – وأدى تنامي دور إصدار الشهادات والتوسيم للأغراض الايكولوجية أو البيئية إلى تلقي عدد من طلبات المساعدة. ويأتي هذا بالإضافة إلى الأعمال المخولة للجنة مصايد الأسماك وللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك فيما يتعلق بهذا الموضوع. واستمر عمل المنظمة على الخطوط التوجيهية لشهادات تربية الأحياء المائية. ومن المنتظر أن تُعقد مشاورة تقنية في شهر فبراير/شباط 2010، وستُناقش حصيلتها في الدورة القادمة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في يونيو/حزيران 2010. كما واصلت المنظمة تعاونها مع المنظمات الأخرى التي تعالج مسائل مماثلة.

12 – وفي 2009، عقدت المنظمة، بالاشتراك مع حكومة هولندا وشعبة سياسات مصايد الأسماك في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مائدة مستديرة لصانعي السياسة وممثلي الصناعة حول التوسيم الايكولوجي وإصدار الشهادات في قطاع مصايد الأسماك. وتمثل الهدف من المائدة المستديرة في الجمع بين المنظمات التي تصدر الشهادات، وممثلي عناصر سلاسل القيمة الخاصة بالمصايد، والمنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة ومن البلدان النامية. ووافق المشتركون في المائدة المستديرة على أن كثرة المخططات تستلزم وضع المعايير للتوسيمات المتوفرة والحاجة إلى توزيع منصف عملي لتكاليف إصدار الشهادات.

13 – كما عملت المنظمة على رصد الأنشطة الخارجية المتعلقة بإصدار الشهادات والتوسيم. وشاركت، بصفة مراقب، في الاستعراض الذي أخذت القطاع الصناعي بزمامه لمخططات تقديم المعلومات عن استدامة الأسماك، وهو استعراض تمخضت عنه مبادرة هيئة الصناعة السمكية البحرية في المملكة المتحدة.

14– وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008، قامت المنظمة بتنظيم مؤتمر دولي عن الإربيان في غوانغزو، في الصين، بالتعاون مع وزارة الزراعة الصينية وحكومة غوانغزو الإقليمية ومع مركز "انفيو" و منظمة "انفوفيش". وجمع المؤتمر أكثر من 300 مشترك يمثلون الحكومات والإدارات الإقليمية والمنتجين وصانعي الأعلاف وتجار التجزئة والخدمات الغذائية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وسلّم المؤتمر بالدور الخطير للإربيان في توريد الأغذية البحرية الدولي ونمو قطاع تربية للإربيان ودوره في تحقيق الأمن الغذائي الداخلي من خلال الإنتاج والتجهيز والتجارة والتوزيع.

15 – ويمكن لتغير المناخ أن يترك أثراً كبيراً على مستقبل توريد الأسماك وبالتالي على تجارتها. وفي أبريل/نيسان 2008، عقدت المنظمة مشاورة للخبراء ترمي إلى تحديد واستعراض المسائل الأساسية لتغير المناخ بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأجرت حلقة العمل هذه تقييماً لخيارات السياسة العامة والأنشطة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، والتي يمكن أن تساعد على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وعلى تحسين تخفيف الوطأة والوقاية، والحفاظ على القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وبنائها. ووضعت المنظمة فيما بعد دراسة

عن آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.[1] وتعتبر الدراسة هذه الأكثر شمولاً حتى اليوم بين الدراسات الاستقصائية للمعارف العلمية الموجودة حول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

16 – وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008، في بانكوك، قامت المنظمة بتنظيم مؤتمر عالمي عن المصايد الصغيرة للأسماك: تأمين استدامة المصايد الصغيرة للأسماك، وذلك بالتعاون مع حكومة تايلند ومع مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا والمركز العالمي للأسماك. وخلص المؤتمر إلى أن المصايد الصغيرة للأسماك لم تحقق جميع إمكاناتها بعد من حيث المساهمة على نحو كامل في التنمية المستدامة وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة.

17 – وعلى العموم، هناك ما يستدعي زيادة التركيز على المصايد الصغيرة للأسماك. فهناك دعوة على الصعيد الدولي لوضع صك دولي يعنى بالمصايد الصغيرة للأسماك. وتم على الصعيد الوطني تحديد مجالات مختلفة للعمل فيها على أساس الأولوية. وشملت هذه المجالات تمكين المنظمات المجتمعية؛ ودعم الإدارة المشتركة للتكيف التي تراعي المعارف التقليدية والحقوق العرفية؛ وحماية حقوق المجتمعات المحلية للمصايد الصغيرة للأسماك في موارد صيد الأسماك وفي الأرض، ووضع التشريعات الخاصة بذلك؛ والترويج لدخول الأسواق من خلال تحسين المناولة بعد الصيد؛ والتسويق وتحسين إمكانية الحصول على القروض.

18 – وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أقر المؤتمر الرئاسي للمنظمة "الاتفاق الخاص بتدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه"، وسيدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ عندما يصادق عليه 25 بلداً. وهو يرمي إلى إغلاق موانئ صيد الأسماك أمام السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وسيكون أول معاهدة دولية ملزمة قانوناً تركز تحديداً على هذه المشكلة. كما سيكون المعاهدة الوحيدة التي تُشرك ما يسمى "غير دول العلَم" في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى جانب دول العلَم التي تعتبر المسؤولة الأولى عن تصرفات السفن التي ترفع علمها في أعالي البحار.

19 – وقد وقع أحد عشر عضواً من أعضاء المنظمة على المعاهدة فور موافقة مؤتمر المنظمة عليها. وبتوقيع المعاهدة، تلتزم الحكومات بمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه، والقضاء عليه في نهاية المطاف، بتدابير منها اتخاذ الخطوات اللازمة لإغلاق موانئها أمام السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وبالتالي منع دخول أسماك هذه السفن إلى الأسواق الدولية.

20 – وتواصل المنظمة مساعيها لإقامة التحالفات مع المنظمات الأخرى التي تعالج مسائل تهم التجارة الدولية بالأسماك، وخصوصاً من خلال أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها. ويشمل ذلك التعاون الوثيق مع الأوساط

[1] الورقة التقنية عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، رقم 530، صادرة عن المنظمة.

الأكاديمية حول المسائل المتصلة بالتجارة والتسويق، ومع الشبكات الدولية للمختصين في التكنولوجيا، ومفتشي الأسماك، واقتصاديي مصايد الأسماك والتجارة. وقد أنشئت في 2009 الشبكة الأفريقية لمفتشي الأسماك.

21 – وتم تنظيم عدة دورات من المستوى المتقدم مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط من خلال المعهد الزراعي المتوسطي في زراغوزا بدعم من وزارة البيئة والشؤون الريفية والبحرية الإسبانية. والدورات هذه متاحة للمشتركين المؤهلين، ويقدم الدعم للمرشحين من البلدان النامية، وخصوصاً في شمال أفريقيا والشرق الأدنى. وقد عززت المنظمة تعاونها مع برنامج التدريب الخاص بمصايد الأسماك لدى جامعة الأمم المتحدة وهي توفر لدورات البرنامج الموجهة لطلاب البلدان النامية مواد التدريس المتصلة بالأسواق والتجارة.

22 – وترد أدناه أمثلة أخرى عن عمل المنظمة الجاري المتصل بالتجارة الدولية والإقليمية والمحلية للأسماك:

- تعزيز القدرة الوطنية في السياسات التجارية، والتشريعات، وضمان الجودة والسلامة، وتقدير المخاطر، و التتبع، وذلك من خلال عدد من حلقات العمل والمشاورات الإقليمية والقطرية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والمؤسسات الدولية ذات الصلة؛
- تحسين استخدام الأسماك في أفريقيا عن طريق تكنولوجيات وبرامج أفضل للتدخين والتجفيف، وتطوير منتجات تزيد من قيمة أسماك المصايد الصغيرة، وإقامة الارتباط بفرص التسويق الخاصة بالمستوى المحلي، ووضع خطوط توجيهية لتقديرات أكثر دقة لخسائر ما بعد الصيد في المصايد الحرفية وللحد من هذه الخسائر، ونشر أفضل الممارسات للحد من الخسائر في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومواصلة تقديم المساعدة لبلوغ الامتثال للمتطلبات الخاصة بالنظافة الصحية وباستدامة الموارد؛
- تقدير مخاطر الفيروسات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، من خلال تنظيم أفرقة للعمل على استكمال مدونات أفضل الممارسات؛
- تنظيم حلقة عمل للخبراء حول سلاسل السوق والمسائل المتصلة بالأمن البيولوجي للسلع المستزرعة المنخفضة القيمة في آسيا؛
- سلاسل أسواق الأصناف المستزرعة كبيرة الحجم زهيدة الثمن في آسيا، وتأثيرها على الأمن الغذائي؛
- تحليل مخاطر وفوائد استهلاك الأسماك، بما في ذلك تنظيم مشاورة للخبراء من المزمع عقدها في يناير/كانون الثاني 2010؛
- أثر تجارة الأسماك على الأمن الغذائي المحلي والدولي، والروابط بين تجارة الأسماك، وإدارة المصايد، واستدامة الموارد على الأجل الطويل؛
- سلاسل القيمة في التجارة الدولية بالأسماك وتوزيع الفوائد مع التشديد على صغار المنتجين؛
- إصدار الشهادات والتوسيم المتعلق بالأسماك ومنتجاتها، بما في ذلك تربية الأحياء المائية العضوية.

بعض المشروعات التقنية الجارية المختارة

23 – يُنفذ كثير من مشروعات المنظمة من خلال برنامج التعاون التقني الذي تقدم المنظمة بموجبه المساعدة التقنية بناء على طلب من الدول الأعضاء. ويجري تمويل البرنامج من خلال البرنامج العادي، أي من خلال الميزانية الأساسية للمنظمة التي تمول من اشتراكات أعضائها. ويأتي مابين عشرة وعشرين في المائة من تمويل مشروعات المنظمة من البرنامج العادي ومن خلال برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. أما المشروعات المتبقية فتموّل من موارد خارجة عن الميزانية، وأساساً من برنامج التعاون مع الحكومات وحسابات الأمانة الأحادية وحسابات الأمانة الخاصة بالمساعدة في حالات الطوارئ.

24 – ويهدف مشروع "إدارة مصايد الأسماك في أوروغواي (UTF/URU/025/URU)" إلى تحقيق تنمية أكثر استدامة لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أوروغواي. وهو يشمل عناصر لتعزيز الهيكل المؤسسي للمديرية الوطنية للموارد المائية، وبناء القدرات في قطاع التجهيز والتسويق، وتحسين مرافق المختبرات، وتنفيذ نظام للإدارة لأغراض الموارد المائية، وإعادة تنظيم المصائد الحرفية، وتنمية قطاع تربية الأحياء المائية.

25 – ويعمل مشروع" بناء القدرات على تعزيز الآثار الايجابية المترتبة عن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك وعلى تخفيف حدة الفقر في المناطق الساحلية (TCP/VIE/3102)" على رفع القدرات المؤسسية لدى أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك في فييت نام على الامتثال للمسؤوليات والتبعات المترتبة على الانضمام لعضوية منظمة التجارة الدولية. ويشمل هذا تدابير سلامة الأغذية والقواعد الخاصة بالإعانات ومتطلبات التتبع لأغراض الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد أدى المشروع إلى اعتماد وزارة الزراعة والتنمية الريفية خطة عمل وطنية ونشرِها في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

26 – ويعمل مشروع "التجارة المستدامة من خلال العمل الأخلاقي في مصايد الأسماك (MTF /INT/095/STU)" على تقييم الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالتغذية وبسلامة الأغذية. وهو يركز على أربع سلع غذائية مائية رئيسية تُستزرع في آسيا وتُصدّر إلى أوروبا.

27– ويهدف مشروع "بناء القدرات على تعزيز الرقابة على خدمات جودة الأسماك والتوحيد والمساهمة في تخفيف حدة الفقر (TCP/CMB/3204)" إلى تحسين جودة الأسماك والمنتجات السمكية في كمبوديا وسلامتها وبالتالي زيادة قيمتها، في الأسواق الداخلية، وكذلك من خلال تحسين القدرة على دخول الأسواق الإقليمية والدولية.

28 – ويعالج مشروع "تحسين سلامة الأغذية المتأتية عن تربية الأحياء المائية في مقاطعة هوبي في الصين (TCP/CPR/3203)" الشواغل الخاصة بسلامة الأغذية من خلال عدد من التدخلات التي تشمل ما يلي: بناء القدرات لدى السلطات الإقليمية المختصة ومربيّ الأسماك؛ تعزيز تنفيذ أفضل ممارسات تربية الأحياء المائية، والأمن البيولوجي

العملي، وتدابير إدارة صحة الأحياء المائية. وسيعمل المشروع على تحسين سلامة الأغذية من خلال تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات الدستور الغذائي وممارسات النظافة الصحية الجيدة ونقاط تحليل المخاطر والرقابة الحرجة، على أساس مختلف مراحل السلسلة الغذائية.

29 – ويدعم مشروع "تحسين الأسواق الداخلية للمنتجات السمكية في السلفادور (TCP/ELS/3201)" الحكومة في السلفادور فيما يتعلق بالترويج للاستهلاك المحلي للأسماك من خلال تعزيز القدرات الوطنية على مراقبة الجودة والتجهيز والتسويق والتوزيع وتحسين التواصل.

30 – ويرمي مشروع " تحسين الأسواق الداخلية للأغذية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (TCP/RLA/3111)" إلى تحسين جودة الأسماك وزيادة كمياتها لأغراض الاستهلاك الداخلي في بليز والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومنيكية وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وأوروغواي وفنزويلا.

31 – ويدعم مشروع "بناء القدرات على تحسين أداء تجارة الأسماك في بلدان أفريقية مختارة (MTF /RAF/429/STF)" السلطات المختصة بمسائل النظافة الصحية والصحة النباتية في بنن وغامبيا وموريتانيا والسنغال وسيراليون. ويوفر المشروع التدريب على مناولة الأسماك ويروج لجمع المعلومات التقنية والتجارية ولنشرها.

32 – ويروج مشروع "تعزيز دور المرأة في سلسلة القيمة الخاصة بمصايد الأسماك (TCP/TUN/3203)" لدور المرأة الريفية في مصايد الأسماك التونسية من خلال زيادة الإنتاج والاستخدام والتسويق بصورة تتسم بالمسؤولية.

شبكة معلومات الأسماك

33 – تتركز أنشطة شبكة معلومات الأسماك، المتعلقة بمقدمي الخدمات الإقليميين، على قطاع ما بعد الصيد في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وبالإضافة إلى نشر المعلومات ذات الصلة، تشمل الخدمات المقدمة تنفيذ المشروعات وبناء القدرات التجارية وتحسين قدرة الصناعة على المنافسة والمشاركة في الأسواق الدولية وتنظيم المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية. والمنظمة مكلفة بتنسيق وتعزيز قدرة أعضاء الشبكة على توفير معلومات التسويق والخدمات التقنية، وهي تعمل على تقديم بعض الدعم والمساعدة التقنية تحقيقاً لهذه الغاية.

34 – ويشكل النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (غلوبفيش) جزءاً أساسياً من الشبكة وهو يؤدي دوراً تنسيقياً في أنشطتها، مع أن الخدمات الإقليمية تبقى مستقلة عن المنظمة. ويوجد نظام غلوبفيش في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ويموّل بصورة مشتركة من المنظمة ومن الشركاء فيه. وهو مسؤول عن المعلومات الخاصة بتسويق وتجارة الأسماك دولياً وينتج عدداً من المطبوعات منها معلومات تختص بأسعار السمك (التقرير الأوروبي لأسعار السمك) ودراسات عن السوق (برنامج بحوث غلوبفيش) وتحليلات الاتجاهات (أضواء من غلوبفيش).

مكتب الشؤون القانونية

35 – يعمل مكتب الشؤون القانونية في المنظمة على عددٍ من المسائل التي تهمّ تجارة الأسماك، وعلى الأخص فيما يتعلق بالصكوك الدولية وبإدخال هذه الصكوك في التشريعات الوطنية. ويشمل ذلك تشريعات سلامة الأغذية التي تتناول المتطلبات الخاصة بالنظافة الصحية والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة. كما يساعد مكتب الشؤون القانونية إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على بناء القدرات فيما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن تنظيم الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك وتحرير التعريفة الجمركية. ولمساهمة مكتب الشؤون القانونية في أنشطة الإدارة تلك أهميته، حيث يزود المكتب عملاء الإدارة برؤية أكثر شمولاً للجوانب المتعددة الوجوه لمتطلبات الدخول إلى الأسواق مما يلزم لكي تفي البلدان بالتزاماتها بعد الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة الدولية. ولذا فإن من دواعي القلق أن تشهد قدرة مكتب الشؤون القانونية على مساعدة الإدارة تراجعاً بسبب التخفيض الحاد في الموارد خلال فترات السنتين الأخيرة.

عمل المنظمة فيما يتعلق بالرموز الجمركية للأسماك ومنتجاتها، وعملها مع منظمة الجمارك العالمية

36 – يُستخدم النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، المسمى عموماً "النظام المنسق"، كأساس لتحصيل الرسوم الجمركية ولوضع الإحصاءات التجارية الدولية من جانب أكثر من 200 بلد. ويصنف النظام أكثر من 98 في المائة من سلع التجارة الدولية. وهناك حالياً نحو 130 رمزاً من ستة أرقام تغطي الأسماك ومنتجاتها وهي تتجمع بصفة أساسية في الفصلين 3 و16 من النظام. ومنظمة الجمارك العالمية هي التي وضعت نظام التصنيف هذا ونفذته وهي التي تتعهده. ومنذ إدخال هذا النظام وتطبيقه بشكلٍ عام في 1988، تعرض لاستعراضاتٍ دورية، وفي يناير/كانون الثاني 2007، ظهرت نسخة حديثة من النظام، ومن المنتظر صدور النسخة التالية في عام 2012.

37 – والأسماك سلعة تخضع للتجارة على نطاقٍ واسع، ولتوفر الإحصاءات التجارية التفصيلية أهميته في المساعدة على رصد قطاع المصايد ولضمان الإدارة الفعالة للموارد السمكية. ولذا ينبغي أن تكون الإحصاءات التجارية دقيقة لهذا الغرض، وأن تبين بقدر الإمكان تحديد الأصناف. على أن النظام الحالي لترميز الأسماك ومنتجاتها يفتقر إلى هذه الإمكانية، فهو لا يعطي تفصيلات كافية عن تصنيف الأنواع التي منشأها البلدان النامية أو نصف الكرة الجنوبي. كما أنه لا يقدم بيانات مقبولة عن مستوى تجهيز المنتجات الخاضعة للتجارة. ولذا فإن الكثير من هذه الأنواع يسجل ضمن مجموعاتٍ عامة.

38 – كما أبلغ العديد من البلدان المنظمة بهذا العيب في النظام المنسق، وفي عام 2003، كلفت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة والعشرين المنظمة بأن تعمل على تحسين هذا التصنيف بالنسبة للأسماك والمنتجات السمكية. كما شددت إدارات أخرى في المنظمة على الحاجة إلى تحسين تصنيف النظام المنسق لأغراض رصد التجارة الزراعية بأكملها.

وعلى هذا فقد استشارت المنظمة منظمة الجمارك العالمية حول استخدام النظام المنسق لأغراض الأمن الغذائي والإنذار المبكر وحول الفرصة المتاحة لكي تقترح المنظمة تعديلات على الرموز المتعلقة بالزراعة والأحراج ومصايد الأسماك.

39 – وفي 30 مارس/آذار 2007، قدمت المنظمة إلى منظمة الجمارك العالمية اقتراحاً مشتركاً لتنقيح الرموز المتعلقة بالمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية. وتم استعراض هذا الاقتراح ومراجعته بصورة متعمقة بحيث يراعي حصيلة الاجتماعات (الدورات 35 و36 و38) التي عقدتها اللجنة الفرعية لاستعراض النظام المنسق التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في 2007 و2008. وفي مارس/آذار 2009، حضرت المنظمة الدورة 43 للجنة النظام المنسق التابعة لمنظمة الجمارك العالمية، وهي الدورة الحاسمة بالنسبة لدورة التنقيح هذه. وتم التوصل إلى توافق عام في الآراء حول معظم عناصر اقتراح المنظمة. وفيما بعد، أقر مجلس منظمة الجمارك العالمية التعديلات الموصى بها واعتمدها في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2009. وستدخل تعديلات تسميات الأصناف في النظام المنسق الموصى بها حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2012 بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النظام المنسق.

40 – وخلال الدورات الأربع التي عقدتها اللجنة الفرعية لاستعراض النظام المنسق التابعة لمنظمة الجمارك العالمية والدورة 43 للجنة النظام المنسق التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في مارس/آذار 2009، لم يتم التوصل إلى اتفاق بخصوص جميع أجزاء اقتراح المنظمة الأولي، ومن الأمثلة على ذلك استخدام مصطلحات "أسماك المياه العذبة" و"أسماك المياه المالحة" و"أسماك غديفورم". فقد كان من الضروري لايجاد تصنيف لهذه الأنواع اعتماد قائمة جرد بسيطة للفصائل والأنواع تندرج فيها هذه المجموعات. إضافة لذلك، قررت المنظمة أن تسحب من اقتراحها الأول التمييز بين أسماك الصيد الطبيعي والأسماك المستزرعة فيما يتعلق بأنواع السلمون والقريدس بعدما أعربت البلدان عن تحفظات قوية جداً على هذا التمييز.

41– وقد سعت المنظمة، بتعديلاتها على رموز النظام المنسق للأسماك والمنتجات السمكية، إلى تحسين تغطية تجارة الأسماك من حيث الجودة والدقة، وذلك من خلال تحسين مواصفات الأنواع وأشكال المنتجات. وفي حدود الرموز المتاحة، أعيدت هيكلة التصنيف وفقاً لمجموعات الأنواع الرئيسية ذات الخصائص البيولوجية المتشابهة. ونُفذ نحو 190 تعديلاً وأدخل 90 من البنود السلعية الجديدة (أنواع على شكل منتجات مختلفة). واستند اختيار الأنواع الإضافية إلى أهميتها الاقتصادية في الحاضر والمستقبل بالإضافة إلى استناده إلى رصد الأنواع التي يمكن أن تكون مهددة. ومن الأنواع التي أضيفت ما يلي: البلطي والهجينة والكارب والتربوت والهيك والقاروس والورقة والبلوق الألاسكي والكوبيا والماكريل جاك والماكريل الفرسي وري وسكيت وجراد البحر النرويجي وقريدس المياه الباردة والمحار والكوكل والصدف القوسي واذن البحر وأخينوس البحري وقثاء البحر والمدوس. كما أدخلت عدة تصنيفات فرعية بحسب شكل المنتجات من عدة أنواع، وخصوصاً لأصناف اللحوم والفيليه، بالإضافة إلى زعانف القرش بشكلها المعالج، والتصنيف الفرعي لكافيار سمك السترجن الذي يميزه عن البدائل الأخرى، وفصل الرخويات عن القشريات المائية الأخرى، والتمييز بين الطحالب البحرية المعدة للاستهلاك البشري وتلك المعدة لأغراض أخرى. وسيكون تصنيف الطحالب مفيداً في حساب الميزانيات الغذائية لدى المنظمة التي ستأخذ الآن بالنباتات البحرية في اعتبارها.

التقدم المحرز في إحياء مصايد الأسماك وترميمها في البلدان التي تضررت من الأمواج التسونامية

42 – في أعقاب الزلزال الذي حدث في المحيط الهندي والأمواج التسونامية عام 2004، قدمت المنظمة مساعدة فورية لأغراض الإغاثة والتأهيل في مجال الزراعة والمصايد والأحراج. وأتبعت المنظمة ذلك بمشروعات خاصة بالطوارئ بلغ إجمالي ميزانيتها 80 مليون دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر أن طبيعة تأهيل مصائد الأسماك تختلف اختلافاً أساسياً عن قطاعات إنتاج الأغذية الأخرى من قبيل الزراعة. فالمسألة ليست مجرد التعويض عما فُقد وعُطب ودمِّر من وسائل الإنتاج، بل تتصل بضمان أن تتفق قدرات الصيد المعاد بناؤها مع قدرة الموارد السمكية على التحمل على المدى البعيد.

43 – وفي ميدان ما بعد عمليات الصيد، تشمل أنشطة المنظمة تطوير خدمات التفتيش على الأسماك وتعزيزها، وتنسيق المعايير المحلية مع المستويات الإقليمية والدولية، وبناء القدرات على دخول الأسواق، بما في ذلك المسائل المتصلة بالجودة والسلامة. كما قدمت المنظمة المشورة حول معايير البناء وعمليات مواقع الهبوط لأغراض مرافق تسويق الأسماك المحلية.

44 – وتمثلت إحدى النقاط المحورية لعمل المنظمة في التركيز على الإنعاش الطويل الأجل من خلال وضع خطط عمل استراتيجية تعالج المسائل الرئيسية للقطاع لفترة ما بعد الأمواج التسونامية، بما في ذلك تسويق الأسماك وتجارتها. وقد وُضعت مجموعة كبيرة من المبادرات، في شكل مشروعات وبرامج، وتم تنفيذها بالفعل، لمعالجة قضايا تجارة الأسماك بصورةٍ مباشرة أو كجزء من البرامج الأوسع لسبل المعيشة أو البرامج القائمة على الإدارة.

45 – ويمكن ذكر المشروعات التالية من بين المشروعات الجارية المحددة في البلدان الأربعة عشر المتضررة في منطقة المحيط الهندي:

- يعالج مشروع "تحسين نظام سوق المنتجات السمكية في جزر نياس، إندونيسيا (GCP/INS/080/SPA)" عدداً من القيود المتعلقة بالجودة وبدخول الأسواق والمعلومات حول الأسواق والأسعار عموماً ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع؛
- يهدف مشروع "المعايير الدنيا لمناولة الأسماك والحد من خسائر ما بعد الصيد في مجتمعات محلية مختارة متضررة بالأمواج التسونامية في سري لانكا (GCP/SRL/056/SPA)" إلى تحسين مستويات سلامة الأغذية والترويج لأنشطة التسويق التي يقوم بها المشغلون والمساهمة في تحسين مستويات الاستهلاك والتغذية. وتشمل الأهداف الإضافية تحسين مستويات العمالة وزيادة العائدات التي يجنيها القطاع؛
- يتمثل الهدف المباشر من مشروع "معلومات التسويق الخاصة بمصايد الأسماك في أتشيه، إندونيسيا (GCP/INS/078/SPA)" في إنشاء نظام لمعلومات تسويق الأسماك يتصف بالشفافية والترويج لاستخدامه

من جانب الصيادين المحليين وممارسي الاستزراع والتجّار. أما الهدف الطويل الأجل من المشروع فهو زيادة القيمة التي يولدها المنتجون من الموارد السمكية المتاحة.

- يركز "برنامج سبل العيش لمصائد الأسماك الإقليمية في جنوب وجنوب شرق آسيا (GCP/RAS/237/SPA)"، الذي أطلق مؤخراً، على صغار الصيادين في المناطق الساحلية في كمبوديا وإندونيسيا والفلبين وسري لانكا وتيمور ليستي وفييت نام. وتشمل نواتجه الرئيسية تحسين جودة منتجات المصايد وسلاسل السوق وتنويع دخل الأسرة وتيسير سبل الحصول على التمويل.

عملية اللامركزية في المنظمة

46 – أدى تزايد توجه المنظمة نحو اللامركزية في أنشطتها عموماً إلى تعزيز حضور موظفي المصايد في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. وعزز ذلك بدوره من قدرة المنظمة على التفاعل مع نظرائها في المصايد المحلية ومن تحسين فهمها للاحتياجات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية. على أن أنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة تحديداً لا تزال تنفذ فعلاً من المقر في الجانب الأكبر منها. وفي عملية التخطيط الاستراتيجي التي بدأتها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مؤخراً، يتمثل أحد الأهداف الشاملة في الوصول إلى عمل تكاملي أشد قوة من جانب الوحدات الإقليمية والوحدات المركزية التابعة للمنظمة. وتتمثل أولوية أخرى في تعزيز حضور المسائل المتصلة بالتجارة والتسويق في مجموع أنشطة المنظمة والإدارة.

الإجراء المقترح أن تقوم به اللجنة الفرعية

47 – اللجنة الفرعية مدعوة إلى أن تعلق على أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة، وأن تسهم بخبرتها، وأن تقدم توجيهاتها للعمل مستقبلاً. كما أن اللجنة الفرعية مدعوة إلى أخذ العلم بالنتائج التي تم التوصل إليها في عملية تنقيح تصنيفات النظام المنسق. وتُشجَّع البلدان الأعضاء على الترويج لهذا التغيير في رموز التصنيف للأسماك والمنتجات السمكية لدى إداراتها الجمركية تأييداً للتصنيف المحسن للأسماك والمنتجات السمكية التي تدخل الأسواق الدولية.